

رسائل جغرافية

١٢٣

الوزن الجيوبولتيكى
لأقطار مجلس التعا^ون النجاشي ومستقبله

د. محمد زهر السماك

مارس ١٩٨٩ م

رجب ١٤٠٩ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الوزن الجيوبولتيكي لأقطار مجلس التعاون الخليجي ومستقبله

هدف البحث ومنهجه :

يهدف هذا البحث إلى تقييم الوزن الجيوبولتيكي لأقطار مجلس التعاون الخليجي(*) : طبيعياً وبشرياً في محاولة لتحديد الملامح المستقبلية لهذا الإقليم لاحقاً. وعليه، فإن هذه الدراسة تنطوي تحت لواء «علم القوة» الذي يعد حجر الزاوية في تخصصات عديدة: كالجغرافيا السياسية وعلم العلاقات الدولية والعلوم السياسية والعلوم الاقتصادية والعلوم العسكرية. والقوة تعني التأثير والسيطرة والامكانية والقابلية. ويعرفها «جونز» بأنها المساهمة في صنع القرارات^(١). فهو يؤكد على أن القوة تضم عناصر مادية وغير مادية بمضمون هذا التعريف. وسنؤكد هنا في تقييمنا للوزن الجيوبولتيكي على العناصر المادية الملموسة الرئيسة في هذا الإقليم، والتي تعد المسؤولة عن تحقيق الأهداف الاستراتيجية والجيوستراتيجية المطلوبة له.

ويعد ميلاد مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ هو الدافع الأساسي لاعداد هذا البحث. ذلك أن هذا التكتل الإقليمي جاء تجسيدا للحاجة الماسة للتكامل الاقتصادي على مستوى الأقطار جغرافيا. والميزة النسبية مهمة في هذا

التكامل والالتصاق الجغرافي يدعم الميزة النسبية، فالمنهج الجغرافي للتكامل هو قاعدة مهمة. حيث بدأ التكامل بالأقرب ثم الأبعد مكانياً. وفي ذلك إشارة إلى ضرورة اعتماد مبدأ أسلوب الاندماج الاقتصادي وهذا ما تبناه فعلاً مجلس التعاون الخليجي حالياً.

والحقيقة أن مثل هذا العمل يقع تحت لواء الاستراتيجية التي تعني تخطيط الأهداف، فهو عمل إيجابي يقع في مسار تخطيط الفعل اللاحق لا لمواجهة الطوارئ أو كما تسمى «سياسة اطفاء الحرائق»، وصياغة العمل في الاستراتيجية يقع ضمن مفهوم «الأمن» الذي يعني التخطيط لموقف دفاعي. طالما أن هناك خطراً معيناً قائماً يستوجب اتخاذ القرارات من أجل رده أو التخفيف - على الأقل - من نتائجه. والتاريخ المعاصر يكشف لنا عن شواخص عديدة في هذا السياق. ولنا مما يدور في العديد من أرجاء العالم النامي خير الأدلة على ما ذهبنا إليه.

وتأسيساً على ما تقدم فإن الغرض العلمي الرئيسي لمشكلة هذا البحث تتلخص في التساؤل التالي: ما هو التقويم الجيوبولتيكي للموارد المتاحة الرئيسة في أقطار مجلس التعاون الخليجي طبيعياً وبشرياً؟ في محاولة للوصول إلى بعض الاستنتاجات التي تكفل استغلال أفضل لتلك العناصر لاحقاً.

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أننا اعتمدنا المنهج الاستقرائي بغية تحليل الغرض العلمي المطروح. من خلال المؤشرات الرئيسة لقياس قوة الدول المعتمد في هذه التخصصات وقد حاولنا اعتماد أسلوب القياس الكمي لتحديد القوة الاقتصادية لأقطار هذا الإقليم.

وتتجلى أهمية هذا البحث في اتجاهين: نظري وتطبيقي، فمثلاً في اختيار مؤشرات التقييم الجيوبولتيكي أولاً. وإمكانية تشخيص مشكلاته الرئيسة

لاغتنام عناصر القوة في هذا الإقليم ثانياً، في محاولة لطرح خيارات رئيسة يمكن أن تشكل مجموعها أبعاداً استراتيجية مستقبلاً.

وقد اتخذنا من البيانات المتاحة في الأمم المتحدة ومجلس الوحدة الاقتصادية والبنك الدولي وصندوق النقد العربي (١٩٨٦) أداة للبحث والدراسة.

وآمل أن نكون قد وفقنا فيما نصبو إليه من أجل خير هذه الأمة وصلاحها.

ومن الله سواء السبيل ، ،

الموصل في ألفاتح من كانون الأول ١٩٨٧.

أولاً: المعايير الطبيعية للوزن الجيوبولتيكي لأقطار مجلس التعاون الخليجي

(الاعتبارات الجيواستراتيجية - الأهداف المكانية):

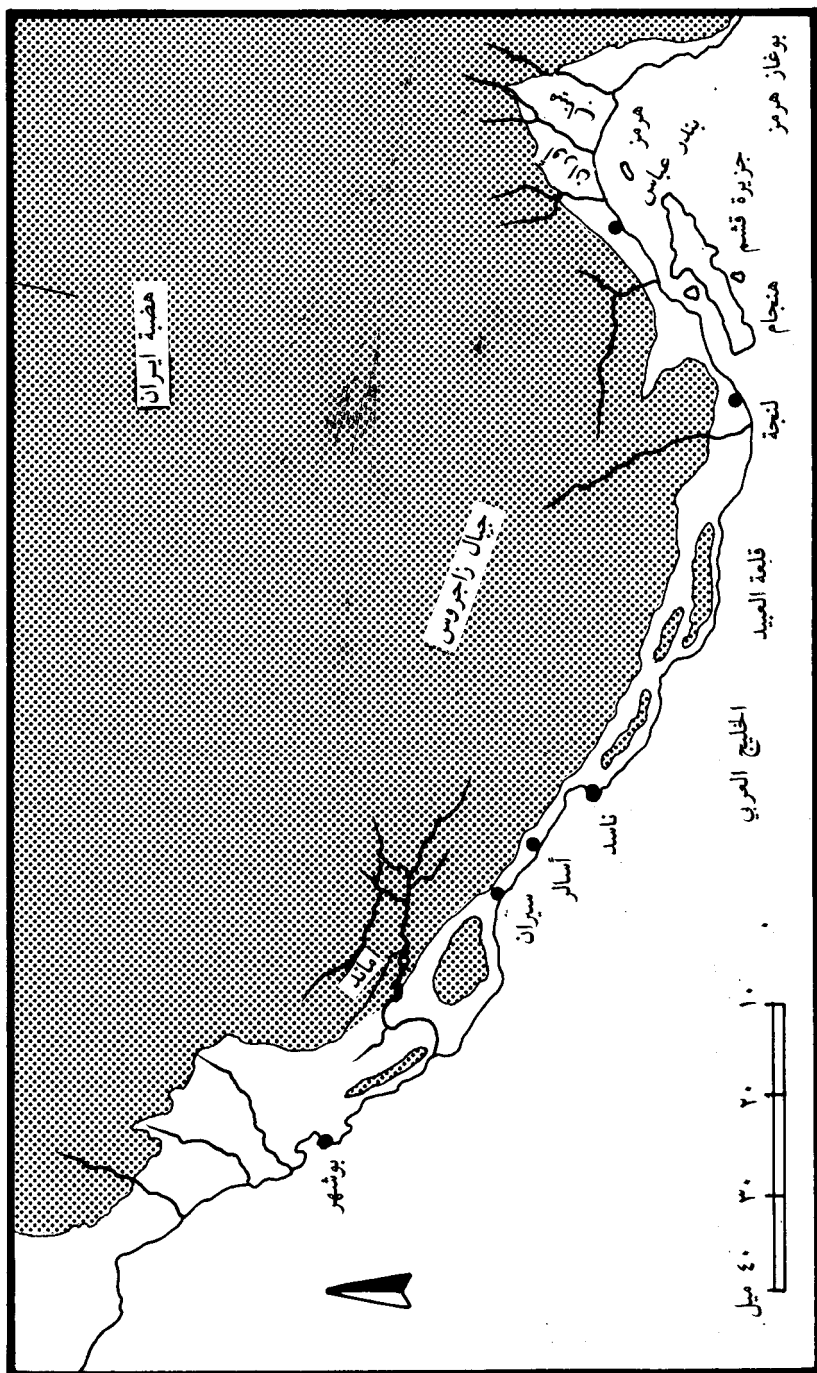
الخليج العربي هو امتداد داخلي لخليج عُمان، وهما يكونان معاً ذراعاً من المحيط الهندي يتوغل شمالاً حتى سهل العراق. ويفصل بين شبه الجزيرة العربية والهضبة الإيرانية. ويربط مضيق هرمز بين الخليجين بإتساع ٨٠ كيلومتراً عرضاً. ومن هنا تأتي أهميته الحيوية للخليج العربي في الماضي والحاضر والمستقبل، وعليه، فإن مجموعة علاقات الخليج مرتبطة بالضرورة بمجموعة علاقات خليج عمان باعتباره الممر الوحيد الذي يصل إلى المحيط الهندي. لذا فإن بلاد شرق الجزيرة من عمان إلى رأس الخليج في سهول دجلة والفرات تتأثر بمؤثرات متشابهة. وعوامل التكوين الجيوبولتيكي لهذه البلاد جميعاً هي عوامل واحدة وإن تباينت محلياً من حيث الكم، فعلاقات المكان تؤثر في التشكيل المحلي للمناطق المختلفة^(٢).

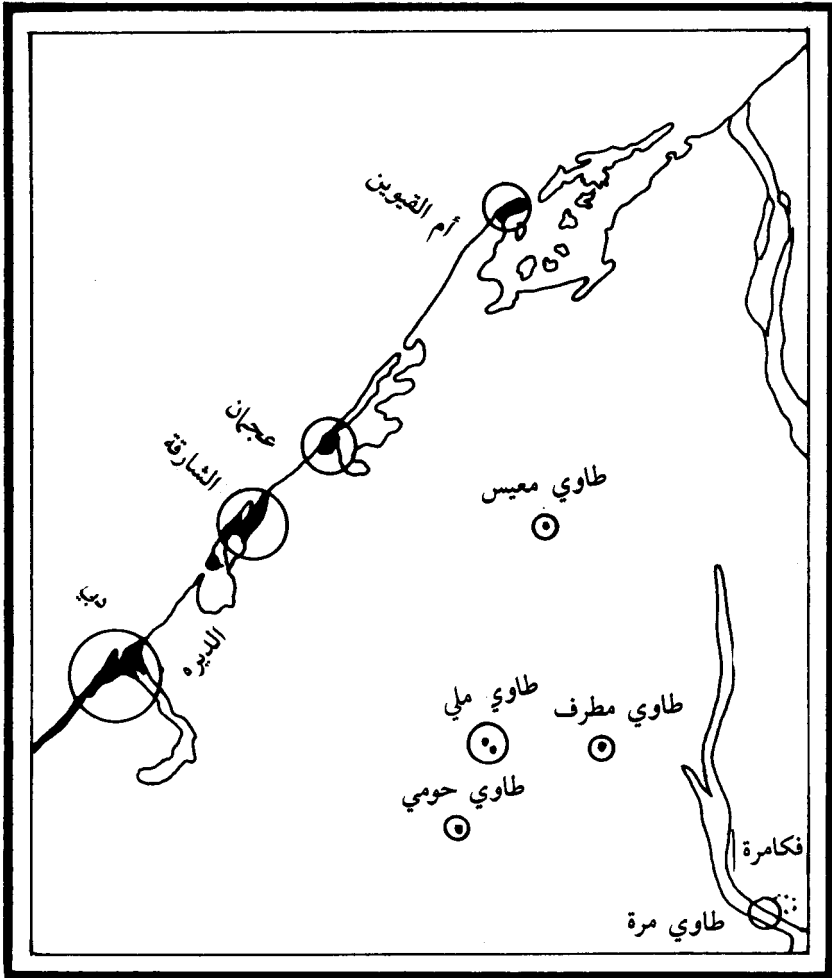
ويضم مجلس التعاون ست دول خليجية عربية هي: الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وعُمان وقطر والكويت. تشكل مجموعها كتلة متصلة قارياً وبحرياً تمتد بين دائرتي عرض ١٧,٠° - ٣٥,٠° شمالاً تقريباً. وهي تقع ضمن دوائر العرض المدارية والمعتدلة: الدفئية، وبين خطي طول ٣٥ - ٥١° شرقاً.

والملاحظ أن هذا الامتداد الفلكي لا يتيح الفرصة الكبيرة لبلوغ حالة

نقشه خلیج فارس (۱) بخش شمالی

من تهیه شده است





عن: متولي

شكل (٢) دبي - الشارقة - عجمان - أم القيوين تقع جميعا في حماية الأخوار

القوة الجيو استراتيجية طبقاً لمناهج تحليل القوة التي تشكل ظاهرة الاكتفاء الذاتي حجر الزاوية في هذه المناهج . فالتنوع المحدود في دوائر العرض يعني التماثل في الخصائص المكانية المناخية، وبالتالي التماثل في النشاط الزراعي والاقتصادي ككل، مما يترك بصمات التخصص الانتاجي ماثلة على الشخصية الجغرافية الخليجية . وبالتالي يترك الباب مفتوحاً لتغطية العجز في الإنتاج من خارج الحدود الإقليمية لأقطار المجلس .

ويأخذ المجال الحيوي لمجلس التعاون الخليجي شكلاً هندسياً أقرب لشبه المنحرف، يغطي غالبية الجزيرة العربية تقريباً . ويجاوره شرقاً وغرباً مسطحان مائيان مهمان هما: الخليج العربي من الشرق والبحر الأحمر من الغرب . وينعم الخليج العربي بأهمية متميزة استراتيجية وجيوستراتيجية دولية لاعتبارات الموقع والموضع . ويأخذ هذا المسطح شكلاً هندسياً مستطيلاً تقريباً . ويبلغ أقصى طوله نحو ألف كيلومتر . ومتوسط عرضه يتراوح بين ٢٠٠ - ٣٠٠ كيلومتر، وأقل اتساع له عند مضيق هرمز (٤٨ كم) . ومساحة تقدر بنحو ٢٢٦ ألف كيلومتر مربع . وهو ضحل المياه لا يتجاوز أقصى أعماقه الـ ١٠٠ متر عند مضيق هرمز . ومتوسط العمق عامة هو ٣٥ متراً^(٣) . ولا تتجاوز حجم مياه الـ ٨٥٠٠ كيلومتر مكعب^(٤) .

وتتسم الشخصية الطبوغرافية للخليج بأهمية خطيرة . ذلك لأنها تؤثر مباشرة في نشاط الإنسان على سطح الأرض فيما تكتنزه من موارد للثروة تعد العمود الفقري في النشاط الاقتصادي الدائر في المنطقة . وما نجم عن ذلك من نشاط سياسي إقليمي ودولي .

ويمكن تصوير الوضع الطبوغرافي الخليجي بثلاثة محاور:

الأول: سواحل الخليج وظهيرها اليابس .

الثاني: جزر الخليج .

الثالث: المياه الإقليمية والدولية للخليج .

فسواحل الخليج حديثة التكوين جيولوجياً. وأنها تتسم بالاستواء والبساطة في التكوين مما يجعل الفرصة كبيرة لنشاط عوامل الحركة والاتصال بين أرجائها خاصة في أطرافها الغربية. لكنه حرّمها من فرص الحماية الطبيعية المهمة نسبياً كما هو الحال في أطرافها الشرقية. فالساحل الغربي (رف قاري لكتلة الدرع العربي التي تتألف منها أرض الجزيرة العربية، وهي كتلة قديمة تعرضت طويلاً للتعرية فاستوى سطحها وتحول إلى سهل تحاي قبل أن تهبط وتغمرها مياه البحر)^(٥).

أما الساحل الشرقي الإيراني فهو يحتضن امتدادات سلاسل جبال زاغروس الموازية للساحل، التي تصل ارتفاعاتها إلى نحو ثلاثة آلاف متر فوق مستوى سطح البحر. الشكل (١). وهي تتعامد في بعض المناطق مع الساحل فتتغير طبيعتها لتتحول إلى أراضي صخرية تبدو كجرف مرتفع باستثناء الأراضي المنبسطة عند ظهير مدينتي بوشهر ولنجة الإيرانيتين^(٦). وقد ترتب على هذه الظاهرة أن تعاضمت فرص الاستيطان والتركز السكاني في الساحل الغربي بالمقارنة مع ضآلتها في الساحل الإيراني مما يتيح فرص الدفاع بالعمق بحكم التواجد السكاني المتقارب.

وقد نجم عن الطبيعة التضاريسية للسواحل الخليجية عامة أن حرمت من فرص رسو الناقلات العملاقة مما حتم إنشاء مراسي عائمة في الجزر أو قريباً منها منتفعة من أعماق المياه فيها.

أما جزر الخليج فهي ظاهرة شائعة ومنتشرة خاصة في الأطراف الجنوبية لسواحل الخليج. وتعد سواحل دولة الإمارات العربية المتحدة مجمع هذه الجزر ومناطق تركّزها، فهذه الظاهرة: الجزر والحواجز الرملية الأخرى شائعة تماماً. وهي عبارة عن رواسب رملية تمتد إمتداداً طويلاً بموازية الساحل وعلى بعد بضعة

كيلومترات منه . وتحصر بينها وبينه عدداً من البحيرات الساحلية . الشكل (٢) .
وعموماً؛ فإن أبعادها تتراوح في الطول بين كيلو متراً واحداً وعشرة كيلو
مترات؛ أما عرضها فلا يزيد عن بضعة مئات من الأمتار^(٧) .

وقد اكتسبت بعضاً من هذه الجزر أهمية جيوسراتيجية متميزة وخاصة
تلك التي تشرف على القناة الملاحية الرئيسة بمضيق هرمز^(**) الذي يتحكم في
مدخل الخليج بأسره . وتجسيدا لهذه الأهمية الكبيرة في ظروف السلم والحرب
فقد فرضت إيران - عهد الشاه - سيطرتها العسكرية عليها معلنة ضمها
لأراضيها ذلك في تشرين الأول عام ١٩٧١ . وهذه الجزر هي جزيرة طنب
الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى .

ولعل السبخات والمستنقعات والشعاب المرجانية من الظواهر
الجيومورفولوجية الشائعة في سواحل الخليج بمناطقه الدلتاوية (رأس الخليج)
والخوضية، وهي في الساحل العربي كما في الساحل الإيراني .

وقد يحسن بنا أن نشير إلى أن الشعاب المرجانية دوراً مهماً في صد
الموجات العالية وحماية السفن الداخلة للموانئ المقامة في الجزر أو قريب منها .
بالإضافة إلى أن الشطوط المتولدة في هذه المناطق تعد بؤراً لنمو محار اللؤلؤ .
الذي كان مصدر الرزق الرئيسي لسكان هذه المناطق قبل عصر النفط .

ويمتد وراء الجهات الساحلية الخليجية كتلتان هضبيتان عظيمتان من
الكتل الصلبة في قشرة الأرض هما هضبة إيران في الشرق وهضبة الجزيرة
العربية في الغرب .

وتتلخص الحاسة السياسية المكانية هنا في كون الهضبة العربية تمتد في
ارتفاع متدرج من ساحل الخليج في حين تعلو الهضبة الإيرانية علواً مفاجئاً عن
مستوى الأراضي الساحلية المجاورة، فمتوسط ارتفاع الهضبة الإيرانية يصل إلى

قراة ١٥٠٠ متر ببعء يناهز الـ ٣٠٠ كيلومتر عن مياه الخليج في حين تصل هضبة الجزيرة في ارتفاعها التدريجي بمسار يقارب ٥٠٠ كيلومتر حيث تصل إلى أعظم ارتفاع لها في منطقة التكوينات البازلتية والجرانيتية في جبال شمر وفي حافة التكوينات الجيرية في جبل طويق .

أما الأهمية الجيوستراتيجية للمياه الإقليمية والدولية للخليج فتتمثل في اعتبارين :

أولهما - أن هذه المنطقة تظفر بأكثر من خمس الاحتياطي المؤكد للنفط في العالم (١٩٨٦) . كما أنها مسؤولة عما يقارب سدس الانتاج العالمي للنفط الخام ونحو ثلثي تجارة النفط الدولية .

وثانيهما - أن منطقة الخليج تمثل ذراع الوصل والفصل في آن واحد بين نقطتي الارتكاز الحيوية : منطقة القلب الرئيسي في شرق أوروبا والقلب الثانوي في شمال افريقيا جنوب الصحراء طبقاً لأراء السير هالفورد ماكندر(****) الذي اقترنت آراؤه بمفهوم القوة البرية العالمية المعاصرة .

وعليه ، فإن هذه الأهمية الجيوستراتيجية للخليج كمسطح مائي في هذا الجزء من العالم تجعله هدفاً للصراع الدولي على الوضع (الجيوولوجيا - النفط) والموقع (الجغرافيا - المكان) بسواء .

حاصل ماتقدم فإن الأوضاع الجيوبولتيكية الطبيعية للخليج تكشف عن إختلال في التوازن بين شطريه العربي والإيراني . وإذا كانت اعتبارات الحماية التضاريسية الجبلية هي لصالح الساحل الإيراني فإن انبساط الأراضي في الساحل العربي لا يشكل فراغاً جغرافياً لسكانه بل العكس أتاح فرص الاتصال والحركة بشكل أكبر مما دفع بحركة الاستيطان السكاني والنشاط العمراني بالتالي إلى أمام فشكلت عمقاً جغرافياً أو عسكرياً لسكانه .

إلا أن استلاب جزر ثلاث رئيسة من أطرافه الجنوبية الشرقية بتلك الأهمية التي رأيناها يهيء الفرصة للساحل الشرقي في اعتمادها مواطىء قدم أو رأس جسر للتحكم في قناة هرمز الملاحية الرئيسة أولاً. ومنطقة الخليج بالتالي ثانياً.

وسينجم عن ذلك بروز ظاهرة الدول الحبيسة Lock Land State، إذ ستتحول العديد من دول الخليج إلى دول مقفلة أرضاً أو تكاد وبالتالي تحرمها من فرص التمتع بوفورات الموقع البحري: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وبغية تعادل الميزان الجيوبولتيكي الطبيعي لشطري الخليج وفيما يُعظم من الوزن الجيوبولتيكي لدول مجلس التعاون الخليجي فإننا ضرورة اعتماد العنصر البشري أساساً لتحقيق هذا الهدف. خاصة إذا ما رجعنا إلى البيانات المتاحة في جدول (١). الذي يظهر لنا إنحداراً جيوبولتيكياً فيما يرتبط بالكثافات السكانية لدول الخليج. فمن المعلوم - في الاستراتيجية الدولية كما في الجغرافيا السياسية - أن المساحة والسكان صنوان لا ينفصلان، فالسكان هم المنتجون وهم المستهلكون وهم المدافعون عن الأرض. والمساحة تتيح فرص الدفاع بالعمق وتهيء فرصة تطبيق المبدأ السوقي المعروف (بع الأرض واشتري الزمن). فإذا كان الأمر كذلك فإن ارتفاع ما يعوله الكيلومتر المربع الواحد قد يكون مؤشراً على مثل هذا النمط من العلاقات على الرغم من المآخذ الفنية على هذا المؤشر. فالكثافة السكانية في إيران تقارب ثلاث مرات ونيف نظيرتها بدول مجلس التعاون الخليجي، في حين تبلغ مساحة مجلس التعاون حوالي مرة ونصف مساحة إيران.

زد على ذلك أن غالبية السكان بمجلس التعاون قد اتخذ من الشريط الساحلي للخليج العربي مستقراً له. واحتضن الكورنيش الخليجي زهاء ثلاثة

جدول (١)

توزيع بعض المؤشرات الرئيسة لأقطار مجلس التعاون الخليج^(١)

الأقطار	المساحة كم ^٢	السكان مليون نسمة ١٩٨٣	السكان مليون نسمة ١٩٨٥ ^(٢)
الإمارات العربية المتحدة	٨٣٦٠٠	١,٢١	١,٣٢
البحرين	٦٢٢	٠,٤٠	٠,٤٢
المملكة العربية السعودية	٢١٢٩٦٩٠	١٠,٤٢	١١,٢٧
عمان	٢١٢٤٦٠	١,١٣	١,٢٥
قطر	١١٦١٠	٠,٢٨	٠,٣٠
الكويت	١٧٨١٨	١,٦٧	١,٩٢
مجموع مجلس التعاون	٢,٤٧٥,٨٠٠	١٥,١١	١٦,٤٨
إجمالي الوطن العربي	١٣,٧٠٨,٠٧٩	١٨١,٠٨	٩٠,٧٩
نسبة مجلس التعاون إلى إجمالي الوطن العربي %	١٨,٠٦	٨,٣٤	٨,٨٠

(١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: مؤتمر الطاقة العربي الثالث / الجزائر ٤ - ١٩ أيار/مايو ١٩٨٥ «مؤشرات أساسية للاقتصاد والطاقة عربيا وعالميا» بدلالة جدول ١ غير مرقم الصفحات.

(٢) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ومنظمة الأقطار المصدرة للبترول: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦. ص ٢٤٦.

أخماس إجمالي سكان هذا الإقليم . وتمت المراكز الحضرية بشكل مفرط . Over-Urbanization بحيث أصبح شكل المعمور فيه هامشياً للغاية . ومن المؤكد أن هذا النمط من المعمور لا يقوي هيكل الإقليم السياسي أو يوسع قاعدته بقدر ما يضعفه . خاصة إذا كانت غالبية المراكز الحضرية المهمة هي قلوب سياسية : عواصم للأقطار المكونة . وهذا النمط الشائع هو نمط نفطي - صحراوي عام يشمل غالبية الدول النامية عامة^(٨) .

ومهما يكن فإن المجتمع الخليجي هنا قد شهد تحولاً حضرياً عاتياً بتأثير الثورة النفطية ، وتحول نفط الصحراء إلى مدن النفط وانتهى المجتمع الخليجي من مجتمع القبيلة إلى مجتمع المدينة . وإذا كانت الصحراء مهد القبيلة فإن المدينة الآن لحدها . فانصهرت القبيلة تقريباً وبرزت الحضرية الجديدة في سبيكة سياسية متجانسة أحياناً ومتطورة .

وعليه فمن الضروري العمل على تخطيط الوضع السكاني في أقطار مجلس التعاون . كما سنرى في إستنتاجات من هذا البحث .

ثانياً: المعايير الاقتصادية للوزن الجيوبولتيكي لأقطار مجلس التعاون الخليجي^(٩):

يعد النفط خط تقسيم تاريخي حاسم وحاكم في تطور أقطار مجلس التعاون الخليجي . فليس من المعقول البحث عن قوتها الاقتصادية دون الفصل بين عصرين : عصر ما قبل النفط وما بعده . فقد كان عصر ما قبل النفط يتلخص في كونه عصر غاصة اللؤلؤ والملاحة البحرية والرعاة البدو والتجار البدائيين . فطابع الاقتصاد المعاشي هو الطابع الطاغي . أما العصر النفطي فهو وحده الذي يستحق البحث والتمحيص في قوة تكتل أقطار هذا الإقليم طالما هو وحده الذي حول الاقتصاد الخليجي من اقتصاد معاشي Subsistence Economy إلى اقتصاد تبادلي Exchange Economy .

وبغية الكشف عن الوزن الجيوبولتيكي لاقتصاديات أقطار مجلس التعاون الخليجي العربية فإننا نرى ضرورة إعطاء التصور الاقتصادي العام لمجموعة هذا الإقليم أولاً ، وتحليل بيئته الاقتصادية ثانياً ، واعتماد مؤشرات القياس الكمي لمحصلة البنية الاقتصادية لهذا الإقليم ثالثاً في محاولة لتحديد ملامحها المستقبلية رابعاً .

١ - التصور الاقتصادي العام لمجموعة أقطار هذا الإقليم :

من تحليل جداول ٢ و ٣ و ٤ نستنتج :

أ - تظهر معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لمجموعة أقطار مجلس التعاون الخليجي العربية تراجعاً واضحاً خلال النصف الأول من العقد الحالي . فقد بلغ هذا المعدل عام ١٩٨١ نحو ٤,٨ ٪ في حين هبط

عام ١٩٨٤ إلى زهاء ٩,٠٪. ويمكن تفسير هذه الحقائق بتدني أسعار النفط الخام في السوق العالمية. إذ هبط سعر البرميل الواحد من النفط الخام الخليجي من نحو ٢٩ دولاراً عام ١٩٨١ إلى أقل من عشرين دولاراً عام ١٩٨٣. مما نجم عنه انخفاض سريع في حجم العائدات النفطية وبالتالي ضآلة حجم الناتج المحلي وتباطؤ معدلات نموه.

ب - تعد المملكة العربية السعودية أكثر أعضاء مجلس التعاون تأثراً سلبياً بظاهرة انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. فقد هبطت معدلاتها من نحو ٩,٧٪ (نمواً تصاعدياً) إلى قرابة (٧,١٠٪) تراجعاً سلبياً. إلا أنها استعادت بعض مركزها بحلول عام ١٩٨٤ إثر معاودة الأسعار نموها البطيء ثانية.

ج - شهدت البحرين وعمان معدلات نمو متسارعة في ناتجهما المحلي الإجمالي. إذ بلغ عام ١٩٨٤ نحو ضعف ما كان عليه عام ١٩٨١، لكل منهما. وتفسير هذه الظاهرة يرتبط بطبيعة اقتصادياتها. إذ تتسم بتنوع بارز في مصادر الدخل بالمقارنة مع اقتصاديات الأقطار الأخرى بمجلس التعاون كالمملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة.

د - إن التنوع بمصادر الدخل وعدم الاعتماد الكلي على مصدر واحد يجنب اقتصاديات أية دولة من ظاهرة الاقتصاد أحادي السلعة وما ينجم عنها من مشكلات اقتصادية عنيفة إثر هزة تتعرض لها سلعتها الرئيسية. يؤكد ذلك أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي ككل قد أظهرت تحسناً ملموساً خلال الفترة ذاتها. فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي العربي نمواً عام ١٩٨٤ بلغ زهاء ١,٧٪ مقابل عجز بارز بلغ نحو (٨,٢٪) عام ١٩٨١. وهذا يرتبط بطبيعة مكونات الاقتصاد العربي وتنوعه ككل، وأنه يحتضن أقطاراً نفطية وأخرى لا نفطية وغيرهما نصف نفطية كما هو معلوم.

جدول (٢)

توزيع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
وأسعار صرف عام ١٩٨٠ خلال السنوات ١٩٨٤/٨١
لأقطار مجلس التعاون وإجمالي الوطن العربي

(بالنسب المئوية /) (*)

الأقطار	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الإمارات	٢,٠	(٦,٨)	(٦,٣)	(١,٣)
البحرين	٢,٨	٦,٤	٧,٠	٤,٠
السعودية	٧,٩	١,٧	(١٠,٧)	٠,٩
عمان	٦,٧	(٠,٩)	٢,٤	١١,٢
قطر	—	—	—	—
الكويت	(٥,٣)	(١,٤)	٦,٢	(٠,٣)
مجلس التعاون	٤,٨	(٠,١)	(٧,٠)	٠,٩
الوطن العربي	(٢,٨)	١,٧	(٢,٧)	١,٧

(*) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٦، بدلالة الملحق الاحصائي ٧/٢ ص ٤٤٣.
— الأرقام بين الأقواس تعني سالبة.

جدول (٣)
توزيع الاتفاق على الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٥
بالأسعار الجارية بمجلس التعاون والوطن العربي*

(مليون دولار أمريكي)

القطار	الاستثمار	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك العام	صادرات السلع والخدمات	واردات السلع والخدمات	فجوة الميزان
الإمارات البحرين السعودية عمان قطر الكويت	٧٩٧٩,٤ ٢٤٨٤,١ ٤٠٥٧٥,٧ ٢٨١٩,٩ ١٥٠٤,٠ ٤٤١٠,٤	٦٨٥٩,٣ ١٦١٩,٧ ٣٨٩٣٨,٧ ٣٠٧١,٨ ١٥٣٢,٨ ١٠٣٦٠,٨	٤٦٢,٩ ٩٠١,٦ ٣١٣٣٢,١ ٢٥٩١,٢ ١٨٢٥,٩ ٤١٩٧,٥	١٦٤٧٢,٦ ٣٢٣١,٤ ٣٨٣٨٦,٧ ٤٨٥٢,٤ ٢٧٨٢,٤ ١٢٣٠٣,٢	٨٢٩٩,٢ ٣٠٩٣,١ ٤٨٦٥٣,٢ ٣٥٥٢,٤ ٢١٧٦,٤ ١٠٢٩٤,٣	٨١٧٣,٤ ١٣٨,٣ (١٠٢٦٦,٥) ١٢٩٩,٩ ٦٠٦,٠ ٢٠٠٩,٠
مجلس التعاون	٥٩٧٧٣,٥	٦٢٣٨٣,١	٤٥٤٧١,٣	٧٨٠٢٨,٩	٧٦٠٦٨,٧	١٩٦٠,١
الوطن العربي	١٢٩٣٦٤,٧	٢٠٦١٧١,٤	٨٣٢٣٣,٩	١٤٢٦٢٩,٨	١٥٠٢٥٧,٨	(٧٦٢٨,٠)

(*) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦ : ص ٢٣٨.
— الأرقام بين الأقواس تعني سالباً.

جدول (٤)

التوزيع القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي لعام ١٩٨٥
بالأسعار الجارية بمجلس التعاون الخليجي وجملة الوطن العربي(*)

(مليون دولار أمريكي)

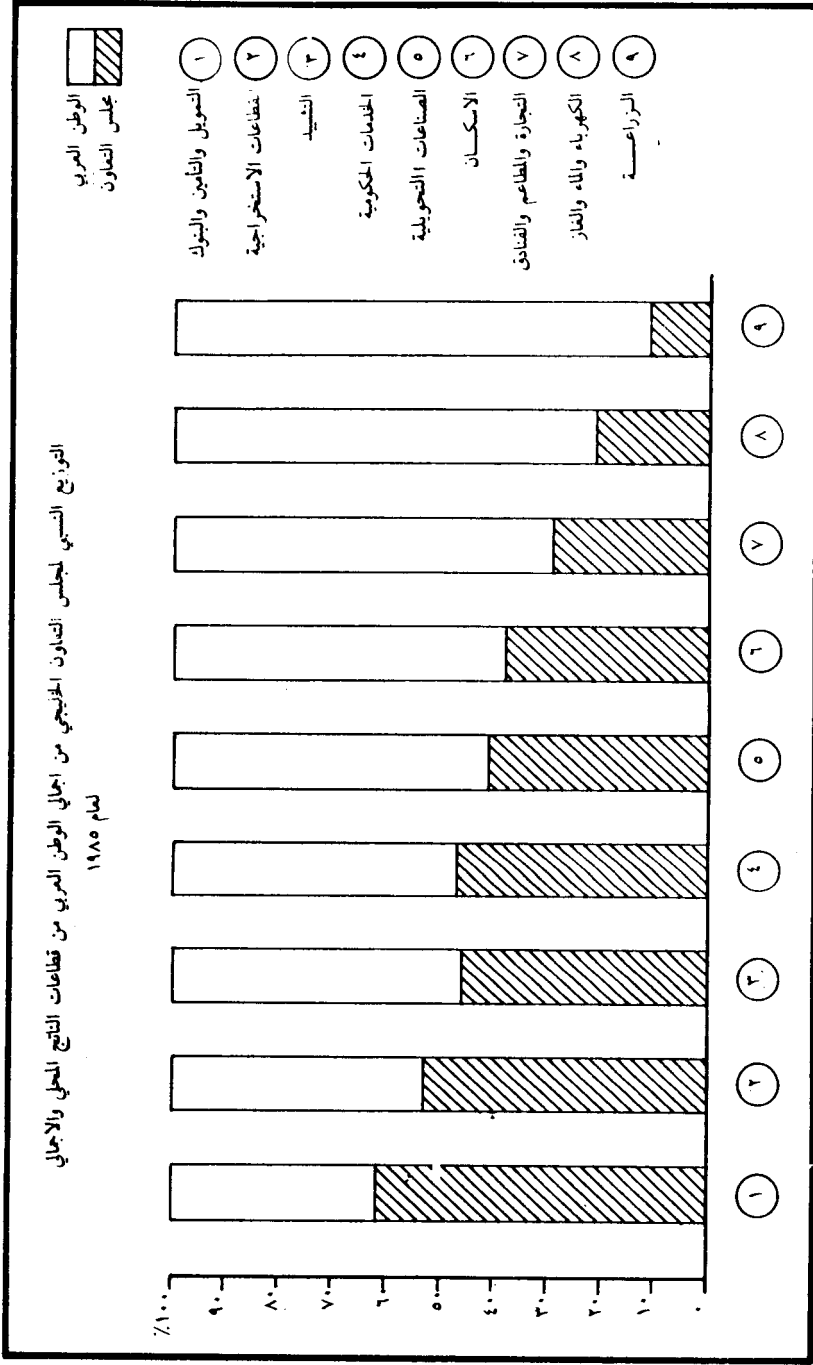
القطار	الزراعة	الصناعة الاستخراجية	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء والغاز	التشييد	التجارة والمطاعم والفنادق	التمويل والتأمين والبوك	النقل والمواصلات والتخزين	الإسكان	الخدمات الحكومية
الإمارات	٣٥٣,٠	١٢٢٨١,٧	٢٧٦٣,٥	٦١٤,٣	٢٨٤٠,٣	٢٤٥٦,٥	٦٩٠,٨	١٣٨١,٩	١٥٣٥,٢	٢٧٩٤,٣
البحرين	٥٥,٩	٨١١,٢	٥٨٥,١	٦٦,٥	٤٩٧,٣	٦١٤,٤	٨٣٥,١	٥٨٢,٥	٣٥٦,٤	٦١١,٧
السعودية	٣٠٩١,٨	٣١٨٧٦,٨	٨٢٤٤,٣	٣٣٤,٧	١٤٩٧٧,٣	٨٧٢٥,٣	٤٣٩٦,٩	٦٨٧٠,٢	٣٩٨٤,٧	١٥٠٤٦,١
عمان	٢٨٩,٥	٤٦٩٨,٩	٣١٥,٦	١٠٧,١	٧١٨,٠	١١٦٩,٧	٦٦٠,١	٢٦٣,٥	—	١٣٥٥,٠
قطر	٦٦,٥	٢٦١١,٣	٤٤٤,٢	٤٣,٤	٢٣٣,٥	٣٥٠,٠	٨٩,٣	١٣٩٨	٢٦٤,٥	١١٠٥,٤
الكويت	١٣٣,٠	٨٩٣٧,٢	١٦٨٦,٣	١٤٩,٧	١٠٩١,٠	٢١٠٨,٨	١١٤٧,٥	٧٥١,٧	—	—
مجلس التعاون	٣٩٨٩,٧	٦١٢١٧,٢	١٤٠٣٩,١	٧٠٦,٢	٢٠٣٥٧,٤	١٥٤٢٤,٦	٧٨١٩,٧	٩٩٨٩,٥	٦١٤٠,٨	٢٠٩١٢,٤
الوطن العربي	٣٤٩٢٤,٢	١١١٧٧٥,٩	٣٣٧٧٧,٥	٣٣٨٩,٩	٤٣٧٤٤,٩	٥٢١٨٩,١	١٢٤١٩,٤	٢٥٨٧٣,٧	٩٨٥٣,٥	٤٥٤٠٣,٠

(*) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٦ ، ص ٢٣٧ .

هـ - وعلى الرغم من الأفضلية التي يحظى بها إجمالي الاقتصاد العربي بالمقارنة مع اقتصاد مجلس التعاون بالنسبة لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الاقتصاد العربي يظل دون نظيره في مجلس التعاون الخليجي . كما يؤكد ذلك حجم فجوة الموارد القائمة عام ١٩٨٥ . فقد بلغ العجز في فجوة الموارد العربية ككل نحو ٧٦٢٨ مليون دولار مقابل فائض في مجلس التعاون بلغ زهاء ١٩٦٠ مليون دولار . وهذه الظاهرة لا يمكن تفسيرها سوى باعتبارين : أولهما ضآلة الحجم السكاني لأقطار المجلس بالقياس إلى إجمالي سكان الوطن العربي ، وما نجم عن ذلك من تباين بارز في حجم واردات السلع والخدمات . وثانيهما حجم العائد المالي الناجم عن تصدير النفط الخام وانعكاساته على الاستثمار والاستهلاك العام والخاص وبنمو صادرات السلع والخدمات .

و - تظهر المملكة العربية السعودية عجزاً بارزاً في فجوة مواردها التي بلغت عام ١٩٨٥ قرابة ١٠٢٧٦ مليون دولار . وتفسير ذلك يرتبط بتناقص حجم المصدر من النفط الخام إثر تحديد سقف محدد للإنتاج من قبل منظمة أوبيك إثر تدني الأسعار . ومن البدهة أن يظهر هذا التحديد بارزاً في المنتج الرئيس للنفط لا خليجياً وعربياً فحسب بل عالمياً أيضاً ، في حين اتسمت اقتصاديات الأقطار الأخرى بمجلس التعاون بالاستقرار النسبي تقريباً .

ز - عموماً؛ يمكن القول أن اقتصاديات أقطار مجلس التعاون تحظى بأهمية نسبية متميزة بالنسبة لإجمالي الاقتصاد العربي الشكل (٣) . فقد ظفر مجلس التعاون عام ١٩٨٥ بحوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي العربي بالنسبة لقطاع الصناعات الاستراتيجية (٣٦ ، ٥٤٪) وقرابة ثلاثة أخماس الناتج المحلي العربي من قطاع التمويل والبنوك والتأمين



شكل (٣) الوزن النسبي لمجلس التعاون الخليجي من اجمالي الوطن العربي من قطاعات الناتج المحلي والاجمالي لعام ١٩٨٥

(٦٢,٩٥٪). ومثلها كذلك بالنسبة لقطاع الإسكان (٦٢,٣١٪)، ونحو خمس الناتج المحلي العربي بالنسبة لقطاعات الخدمات الحكومية (٤٦٪) وقطاع التشييد (٤٦٪) وقطاع الصناعات التحويلية (٤١,٥٦٪) وقطاع النقل والمواصلات (٣٨,٦٪). وقراءة ثلث الناتج المحلي الإجمالي العربي بالنسبة لقطاع التجارة (٢٩,٥٥٪) ونحو خمس إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العربي بالنسبة لقطاع الكهرباء والماء والغاز (٢٠,٨٣٪).

بيد أن أقطار مجلس التعاون لا تنظر سوى بحوالي عُشر الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لقطاع الزراعة (١١,٤٢٪) وذلك يرتبط بالاعتبارات الجغرافية الطبيعية لأقطار هذا المجلس.

٢ - تحليل البنية الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي :

تكشف البيانات المتاحة بجداول ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ عن تركيب اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي فيما بينها وبين نسبة تركيب الاقتصاد العربي، ومن دراستها يمكن أن نقرر:

أ - أن قيمة الصادرات النفطية تشكل العمود الفقري في البناء الاقتصادي لأقطار مجلس التعاون الخليجي. فقد بلغت عام ١٩٨٠ نحو ٢, ١٥١ مليار دولار، لكنها هبطت عام ١٩٨٦ إلى زهاء ٤٠ مليار دولار فقط إثر تدهور أسعار النفط الخام في السوق العالمية. ولكنها مع ذلك ظلت تستأثر بمركز الصدارة بالنسبة لاقتصاديات دول الأوبك والاقتصاديات العربية ككل. إذ ظفرت أقطار مجلس التعاون بنحو ثلاثة أرباع قيمة صادرات دول منظمة أوبك، وقراءة ٤٣٪ من قيمة الصادرات النفطية العربية عام ١٩٨٦.

وتعد المملكة العربية السعودية حجر الزاوية في جملة اقتصاد مجلس التعاون. إذ تهيمن على نحو نصف إجمالي قيمة الصادرات النفطية لعام ١٩٨٦. تليها أهمية كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة وعمان والبحرين فقطر. وتظهر البيانات المتاحة تناقص قيمة الصادرات للنفط السعودية بشكل بارز جداً حتى أصبحت ما كانت عليه عام ١٩٨٠ وذلك يرتبط - كما أسلفنا - بما آلت إليه السوق النفطية الدولية فقد أدى تحديد سقف محدد لإنتاج الأوبك تحمل المنتج الأول تبعاته بشكل بارز.

ب - تشكل الصادرات النفطية نحو أكثر من ٩٠٪ من قيمة الصادرات الكلية لمجلس التعاون مع ملاحظة تباين نسبي محدد فيما بين أقطاره. ففي الوقت الذي بلغت نسبة الصادرات النفطية لعمان عام ١٩٨٦ نحو ٩٨,٤٦٪ من قيمة الصادرات الكلية لها نراها تهبط إلى حوالي ٨٦,٥٨٪ و ٨٧,٣٦٪ في كل من البحرين والكويت على التوالي. مما يدل على تنوع أفضل في التركيب النوعي لصادرات هذين القطرين.

ج - يبدو أن البنية الجيولوجية والبيئة الجغرافية الطبيعية لأقطار مجلس التعاون قد تركت بصماتها بارزة على التركيب النوعي للتجارة الخارجية لمجلس التعاون، وبالتالي على أمنه القومي، فحيثما فاض النفط غاض الماء. فمع تنامي وفورات الموضع (الجيولوجيا) انحسرت عوائد الموقع (الجغرافيا)، فكان من الطبيعي أن تكون الموارد الزراعية بمقدمة واردات مجلس التعاون. مع ملاحظة تنامي حجم قيمة هذه الواردات رغم تناقص حجم العائدات النفطية للفترة ٨٠/١٩٨٤. ويمكن تفسير ذلك بأمرين أولهما زيادة حجم الطلب على الموارد الزراعية، وثانيهما ارتفاع الأسعار لمنتجات هذه الموارد المستوردة. في الوقت الذي نلاحظ تناقص حجم

جدول (٥)
توزيع قيمة الصادرات النفطية لأقطار مجلس التعاون
عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٦* (مليار دولار)

الأقطار	١٩٨٠	١٩٨٦
الإمارات	١٩,٥	٦,٢
البحرين	٣,٢	١,٨
السعودية	١٠١,٤	٢١,٧
عمان	٣,٣	٢,٠
قطر	٥,٤	١,٥
الكويت	١٨,٤	٦,٦
مجلس التعاون	١٥١,٢	٣٩,٨
دول أوابك	٢١٢,٩ (-)	٥٢,٨
الوطن العربي (**)	٢١٥,٠	٩٢,٦ (***)

(*) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي الثالث عشر، ١٩٨٦.
(الكويت ١٩٨٧) ص ٢٤.

(-) باستثناء عمان فهي غير عضوة بالمنظمة.

(**) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٨٦ ص ٣١٤.

(***) بيانات ١٩٨٥.

جدول (٦)
توزيع نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الكلية
لمجلس التعاون عامي ١٩٨٠/١٩٨٦ (*)

الأقطار	١٩٨٠	١٩٨٦
الإمارات	٩٤,١٠	٨٩,٠٠
البحرين	٨٩,٠١	٨٦,٥٨
السعودية	٩٢,٩٨	٩٤,٨٣
عمان	٩٩,٥٦	٩٨,٤٦
قطر	٩٤,٣٧	٩١,٠٢
الكويت	٩٢,٣٨	٨٧,٣٦

(*) تقرير الأمين العام السنوي الثالث عشر ١٩٨٦ ص ٢٥.

قيم الصادرات الزراعية لمجلس التعاون خلال الفترة ذاتها. ولعل مجلس التعاون يشابه الوطن العربي الكبير (الوطن العربي) في تناقص قيمة الصادرات الزراعية وتنامي قيم الواردات منها.

ولعل هذه الحقيقة تؤكد الحقائق المعروفة في ضرورة تأكيد الأمن الغذائي العربي باعتباره أحد أهم حلقات الأمن الاقتصادي وبالتالي الأمن القومي.

د _ وتضيف نسبة صادرات السلع المصنعة إلى إجمالي صادرات مجلس التعاون بعداً سلبياً آخر في خريطة الأمن الاقتصادي لهذا الإقليم. إذ تتراوح هذه النسبة بين ٢,٧٪ في الإمارات وحوالي ١٥٪ في الكويت. في حين أن المملكة العربية السعودية تنعم بحوالي ٣٪ فقط.

جدول (٧)

توزيع الصادرات والواردات الزراعية لأقطار مجلس التعاون
عامي ١٩٨٠/١٩٨٤ مليون دولار(*)

الأقطار	الصادرات		الواردات	
	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٠	١٩٨٤
الإمارات	١٨٨,٥	٧٩,٩	٨٧٨,٠	٨٩٤,١
البحرين	٢٢,٢	٢,٧	٢٦٢,٤	٢١٦,١
السعودية	٩٨,٥	٩١,٤	٤٨٤٤,٥	٥٤٤٣,٧
عمان	٢٩,٧	٥١,٨	٣١٥,٤	٤٣٧,٧
الكويت	١٣٥,٠	١٤٠,٩	١١٣١,٤	١١٣١,٨
قطر	—	—	٢١٣,٨	٢٢٦,٣
مجلس التعاون	٤٧٣,٩	٣٦٦,٧	٧٦٤٥,٥	٨٣٤٩,٧
الوطن العربي	٣٨٣٧,٧	٣٣٣٥,١	٢١٧١٠,٦	٢٢٥٢٢,٧

(*) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٦، ص ٤٥٢.

ولو قارنا نسبة الصادرات السعودية من السلع المصنعة إلى اجمالي صادراتها مع المتغيرات ذاتها بالنسبة للوطن العربي لوجدنا الأخير (الوطن العربي) في موقع أفضل نسبياً، وهذا أمر حتمي بحكم التنوع الجغرافي والجيولوجي للبيئة العربية عامة.

هـ — عموماً، فإن البنية الاقتصادية لأقطار مجلس التعاون تشهد اختلالاً تاماً في تركيبتها القطاعي أولاً وتجارها الدولية ثانياً. وبتعبير آخر في وضعها الاقتصادي عامة طبقاً لمفاهيم سياسات الاكتفاء الذاتي في مناهج تحليل القوة الاستراتيجية والجيواستراتيجية.

جدول (٨)
توزيع نسبة صادرات السلع المصنعة إلى صادرات كل قطر
في مجلس التعاون عام ١٩٨٤ (*)

الأقطار	%	الأقطار	%
الإمارات	٢,٧	قطر	٦,٢
البحرين	١٠,٠	الكويت	١٥,٠
عمان	٥,٧	الوطن العربي	٥,٢
السعودية	٣,٠		

(*) التقرير الاقتصادي الموحد لعام ١٩٨٦ ص ٢٦٨ .

وفعلا فإن البيانات المتاحة عن الميزانيات الحكومية لأقطار مجلس التعاون تكشف عن وجود عجز واضح عام ١٩٨٥ يقدر بنحو (٢١٩٠) مليون دولار مقابل فائض بلغ عام ١٩٨٠ زهاء ١٩١,٥١ مليون دولار، غير أن العجز في وزنه النسبي أقل بالتأكيد مما يعانيه الوطن العربي ككل .

وثمة مسألة تضاف وهي أن هناك تبايناً نسبياً واضحاً بين أقطار مجلس التعاون فيما بينها . ففي الوقت الذي تعاني فيه قطر وعمان والإمارات المتحدة من عجز واضح بلغ قرابة (٢٩,٤٨) % و(١١,٥٤) % و(٥,٨٦) % بالنسبة للنتائج

المحلي لكل منهم على التوالي عام ١٩٨٥ . نلاحظ أن هناك فائضاً بلغ ٩٧, ٩٪ بالنسبة للكويت. في حين أن البحرين والسعودية تقف في حالة موازنة تامة.

ولعل هذه الحقائق تؤيد وجهات النظر المسؤولة عن قيام هذا التكتل الإقليمي لما يعظم من آليات الوحدة الاقتصادية وبالتالي الوحدة السياسية في الخريطة الدولية. بما يمهّد لتحقيق الهدف الأكبر ألا وهو الوحدة العربية.

جدول (٩)

توزيع العجز أو الفائض في الميزانيات الحكومية بمجلس التعاون
ونسبة الناتج المحلي ١٩٨٥/٨٠ (*)

الأقطار		العجز أو الفائض (مليون دولار امريكي)		النسبة إلى الناتج المحلي %	
		١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٠
الإمارات البحرين السعودية قطر عمان الكويت		٢٥٧٧	(١٥٤٠)	٨,٧٠	(٥,٨٦)
		٣٦٦	صفر	٩,٦٦	صفر
		٣٥٣٨	صفر	٣٠,٥١	صفر
		١٢٦٠	(١٦١٣)	١٦,١٠	(٢٩,٤٨)
		٢١٣	(١١٢٩)	٣,٥٧	(١١,٥٤)
مجلس التعاون الوطن العربي		١١١٩٧	٢٠٩٢	٤٠,٦٢	٩,٩٧
		١٩١٥١	(٢١٩٠)	—	—
		٣٩٠٦٠	(١٤٧٣٠)	١١,٢٠	(٤,٠١)

(*) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٦، ص ٣٣٣.

(-) الأرقام بين الأقواس تعني سالباً.

٣ - مؤشرات القياس الكمي للقوة الاقتصادية لأقطار مجلس التعاون الخليجي العربية :

سنحاول هنا اعتماد بعض مؤشرات القياس الكمي للقوة الاقتصادية لهذا الإقليم . حتى يتسنى لنا - على ضوء نتائج القياس - تشخيص المشكلات وتوصيف المعالجات . وقد انطلقنا من فرض علمي رئيسي مفاده أن اقتصاديات هذا الإقليم تعاني من التبعية الاقتصادية لاقتصاديات الدول الأجنبية لاسيما الغربية منها .

وقد يثير البعض أن مشكلة التبعية الاقتصادية مسألة ليست ذات أهمية كبيرة طالما أنها مرض شاخص لمعظم دول العالم بعامه والدول النامية بخاصة . ويصح هذا القول في ظروف السلم . أما في حالة الأزمات الدولية والمقاطعة الاقتصادية والحرب الباردة والحرب الساخنة فتعد مسألة ملحة في البحث لأنها تقع في مسار التخطيط للفصل اللاحق ضمن مفهوم السوقى للاستراتيجية .

وإذا كان هناك العديد من المؤشرات التي تعتمد في قياس قوة الدول اقتصادياً فإننا سنختار بعضاً منها مما سيقود للهدف المحدد .

أ - مؤشر الانكشاف الاقتصادي :

يعبر هذا المؤشر عن الوزن النسبي للصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي . فكلما كانت درجته عالية دل على تأثير الاقتصاد تأثيراً كبيراً برياح التجارة Winds of Trade على حد تعبير آرثر لويس Arthur Lewis . على أننا لا نقصد أنه لا فوائد من المشاركة في التجارة . بل نهدف إلى التنبيه إلى عدم الاعتماد شبه الكلي للنشاط الاقتصادي على التصدير والاستيراد كما هو الحال في أقطار مجلس التعاون الخليجي .

جدول (١٠)

توزيع درجة الانكشاف الاقتصادي لأقطار مجلس
التعاون الخليجي عامي ٧٠ و١٩٨٢ (*)

الأقطار	١٩٧٠	١٩٨٢
الإمارات	١٢٠	٦٢
البحرين	٢٤٦	١٤٨
السعودية	٦١	٨٢
قطر	١٨٩	٧٤
الكويت	٨٨	٧٥
عمان	٨٧	١٠٩
مجلس التعاون	٦٨	٨٧
الوطن العربي	٥٠	٨٤

(*) حسابات الباحث :

اعتمد بالنسبة لأرقام الصادرات والواردات علي :

United Nations: Handbook of International Trade and Development Statistics 1983, and
1984, Supplement, New York 1984, 1985, PP. 2-19 and 2-9.

استمدت بيانات الناتج المحلي الإجمالي عن :

United Nations: Yearbook of National Accounts Statistics 1981, New York 1982 Vol.2
PP. 5-10

بيانات ١٩٨٢ للناتج المحلي عن :

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول : النشرة الشهرية / كانون الأول ١٩٨٣ / ص ٣٤ .

$$\text{مؤشر الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{قيمة الصادرات} + \text{قيمة الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

كما يجب أن نتذكر أن هناك دولاً عديدة في العالم متقدمة كاليابان والمملكة المتحدة تتسم بارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي . فهذا المؤشر قد لا يكون مؤشراً للتبعية بقدر ما يؤثر بأن اقتصاد دولة ما قابل للعطب Vulnerable نتيجة لنقلات التجارة الخارجية .

وقد كشف حساب هذا المؤشر جدول (١٠) أن أقطار مجلس التعاون تظهر درجة عالية من الانكشاف نحو الخارج . بالإضافة إلى النمو المتسارع لهذا الانكشاف . وأنها تعاني من درجات انكشاف أعلى من إجمالي الاقتصاد العربي . فقد بلغت درجة الانكشاف الاقتصادي لأقطار مجلس التعاون عام ١٩٧٠ نحو ٦٨٪ ارتفعت إلى ٨٧٪ عام ١٩٨٢ . في حين أن درجة هذا المؤشر في تركيا كدولة نامية بحدود ١٨٪ عام ١٩٨٠ . وفي إيران حوالي ٣٠٪ . وفي الكيان الصهيوني زهاء ٦٤٪ عام ١٩٨٠ .

والملاحظ أيضاً أن هناك تبايناً بين أقطار مجلس التعاون في هذا المجال . ويبدو أن هناك علاقة عكسية بين درجة الانكشاف وحجم الأقطار . فكلما صغر حجم القطر (سكاناً أو مساحة) كلما زادت درجة الانكشاف والعكس الصحيح . ويمكن أن نعد البحرين مثلاً للحالة الأولى والمملكة العربية السعودية للحالة الثانية .

ب - مؤشر التركيز السلعي للصادرات :

يكشف هذا المؤشر عن مدى التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع . وقد اعتمدنا على قيمة النفط الخام كونه أهم سلعة لأقطار مجلس التعاون باستثناء البحرين حيث اعتمدنا المنتجات النفطية . (جدول (١١) .

وبموجب القياس الدولي لهذا المؤشر فإن بلوغه درجة تتراوح بين

جدول (١١)
توزيع درجة التركيز السلعي للصادرات في مجلس التعاون
عامي ٧٠ و ١٩٨٢ (*)

الأقطار	١٩٧٠		١٩٨٢	
	رمز السلعة	%	رمز السلعة	%
الإمارات	ن.خ.	٩٦	ن.خ.	٩٢
البحرين	م.ن.	٥١	م.ن.	٨٧
السعودية	ن.خ.	٨٣	ن.خ.	٩٥
قطر	—	—	ن.خ.	٩٢
الكويت	ن.خ.	٧٩	ن.خ.	٦٤
عمان	ن.خ.	١٠٠	ن.خ.	٩٣

(*) حسابات الباحث:

— البيانات عن نفس مصادر جدول (١٠)

ن.خ. = نفط خام م.ن. = منتجات نفطية

$$\text{درجة التركيز السلعي للصادرات} = \frac{\text{قيمة صادرات السلعة الرئيسة}}{\text{قيمة الصادرات}} \times ١٠٠$$

٦٠ - ٧٠٪ يشير إلى أن اقتصاد الدولة في موقف خطير في ظل الأزمات لأنه لا يصمد أمام الاجراءات المعادية لا سيما إذا كانت سلعته الأولى خاضعة للتقلبات السريعة في السوق الدولية كالنفط الخام، مما يخلق حالة من الارباك لبرامج الدولة التنموية وقدرتها على الاستيراد خاصة بالنسبة للسلع الرأسمالية. وعليه، فإن قطاع التصدير يصبح كواحة متطورة في وسط بيئة متخلفة ترتبط هيكلياً باقتصاديات الدولة المتقدمة. مما سيخلق ظروفاً ينجم عنها إعاقة قطاع التصدير عن تأدية دوره في خلق أثر المضاعف Multiplier effect في الاقتصاد المحلي. أو تعظيم حجم الوفورات الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة الترابطات الأمامية والخلفية^(١٠).

وتظهر حسابات هذا المؤشر في اقتصاد مجلس التعاون ارتفاعاً بارزاً. فقد بلغ في السعودية أقصاه نحو ٩٢٪ وفي الكويت أدناه ٦٤٪. في حين أن درجة التركيز السلعي للبرازيل وهي دولة نامية (عام ١٩٨١) بلغ زهاء ١٢٪ (مواد حيوانية وغذائية) وفي تركيا ١٢٪ أيضاً (فواكه). وفي الكيان الصهيوني ٢٦٪ (منتجات معدنية ومنتجات مقالع).

ولعل في هذه الحقائق ما يشير إلى عدم قدرة اقتصاد مجلس التعاون على الإسهام في خلق نمو ذاتي وثابت في ظل المعطيات الحالية.

ج - مؤشر تصدير السلعة الرئيسة بشكلها الخام :

يكشف هذا المؤشر عن واقع الاقتصاد الخليجي في اعتماده على النفط الخام بشكل رئيسي. فقد بلغت درجته لأقطار المجلس ٧٨٪ في حين أن عموم الوطن العربي كانت بحدود ٦٤٪ عام ١٩٨٤. جدول (١٢).

ولعل هذا المؤشر يؤكد ضرورة تصنيع النفط داخل الوحدات السياسية لهذا الإقليم مما يمكن من تدعيم الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الاقتصادي

جدول (١٢)

توزيع درجة تصدير السلعة الرئيسة بشكلها الخام
بمجلس التعاون عام ١٩٨٤ (*)

الأقطار	%
الإمارات	٨٣
البحرين	—
السعودية	٧٥
قطر	٨٤
الكويت	٥١
عمان	٨٨
مجلس التعاون	٧٨
الوطن العربي	٦٤

(*) حسابات الباحث:

البيانات عن: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي الحادي عشر
١٩٨٤ / الكويت ١٩٨٥ ص ٦٠ وص ١٠١٠ .

$$\text{درجة تصدير السلعة الرئيسة بشكلها الخام} = \frac{\text{الكمية المصدرة من النفط الخام}}{\text{الكمية المنتجة من النفط الخام}} \times ١٠٠$$

بالتالي . ناهيك عن حجم الوفورات الاقتصادية والمجتمعية المتحققة عن عمليات التصنيع بحكم ما تخلفه وحدات هذه الصناعات من وفورات اقتصادية ومجتمعية في بيئات توطنها . فحجم العائد الاقتصادي الناجم عن التصنيع يبلغ زهاء ستة أمثال حجم نظيره العائد الاقتصادي الناتج عن تصدير النفط الخام .

د - مؤشر التنوع والتركيز للمصادر :

يستخدم هذان المؤشران للإفصاح عن الأخطار الأشد تركيزاً نسبياً في هياكل صادراتها بالنسبة لمؤشر التركيز وعن الأخطار التي هي نسبياً أكثر تنوعاً في صادراتها بالنسبة لمؤشر التنوع . ويتراوح كلا المؤشرين بين صفر - ١,٠ ، حيث يمثل الرقم التالي التركيز الأشد تطرفاً . جدول (١٣) .

جدول (١٣)

توزيع مؤشر تركيز وتوزيع السلع المصدرة الرئيسة
في أقطار مجلس التعاون عام ١٩٨١

الأقطار	عدد السلع المصدرة (*)	مؤشر التنوع (**)	مؤشر التركيز (***)
الإمارات	١٣٨	٠,٧٨٢	٠,٩٠٩
البحرين	٦٦	٠,٨٨٥	٠,٨٩٨
السعودية	١٣٢	٠,٧٧٩	٠,٩٤٥
قطر	٤٨	٠,٧٨٨	٠,٩١٢
الكويت	١٣٢	٠,٦٤٣	٠,٦٣٧
عمان	٧٤	٠,٧٦٠	٠,٩٢٥

(*) إن عدد السلع المصدرة هو عدد المنتجات المصدرة ذات المستوى ذو الثلاث علامات عشرية في تصنيف SITC. غير أن الرقم لا يشمل المنتجات التي كانت قيمتها أقل من ١٠٠ ألف دولار وتقل عن ٣٪ من مجموع صادرات القطر.

(**) مؤشر التنوع: الإنحراف المطلق لأنصبة سلع القطر عن الهيكل العالمي على النحو التالي :

$$S_j = \frac{i \sum [h_{ij} - h_i]}{2}$$

حيث أن h_{ij} = نصيب السلعة i في مجموع صادرات القطر j .

(***) مؤشر التركيز: مؤشر هيرشمان وقد سوي لجعل القيم تتراوح بين صفر وواحد (التركيز الأقصى) حسب الصيغة الآتية :

$$H_j = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{182} \left(\frac{X_i}{X} \right)^2} - \sqrt{1/182}}{1 - \sqrt{1/182}}$$

حيث أن i = دليل القطر

X_i = قيمة الصادرات من السلعة i

$$\sum_{i=1}^{182} X_i = X$$

$$i = 1$$

182 - عدد المنتجات من مستوى الثلاث علامات عشرية في التصنيف الموحد للتجارة الدولية SITC

. United Nations: Handbook of International Trade, OP. Cit. pp. 204-207.

يتراوح مؤشر التنوع في أقطار مجلس التعاون الخليجي بين ٠,٦٤٣ - ٠,٨٨٥ ، في حين نجده في الكيان الصهيوني بحدود ٠,٦٥٦ . وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٠,٣٧٤ عام ١٩٨١ .

أما مؤشر التركيز فيتراوح في أقطار مجلس التعاون بين ٠,٦٣٧ و ٠,٩٤٥ ، كما في الكويت والسعودية على التوالي . في حين نجده في الكيان الصهيوني ٠,٢٤١ وفي الولايات المتحدة ٠,١٠٠ وفي ذلك هيمنة القطاع النفطي على اقتصاديات أقطار مجلس التعاون وبالتالي فإن قابلية اقتصادياتها للعطب تصبح مسألة محتملة أمام الأوضاع الاقتصادية والسياسية الدولية المعاصرة .

هـ - مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات والواردات :

يكشف هذا المؤشر عن مدى اعتماد الوحدة السياسية على عدد محدود جداً من شركائها في التجارة الدولية . وينطلق هذا المؤشر من ضرورة توزيع مصادر الحقبة التوظيفية للاستثمار العام للتقليل من المخاطر المحتملة عند الأزمات . فالتنوع أحد مؤشرات قوة الدول لا في التركيب السلمي فحسب بل في التوزيع المكاني لأسواق التصدير والاستيراد على حد سواء .

وقد أظهر حساب هذا المؤشر - جدول (١٤) - أن الدول الصناعية هي القاسم المشترك الأعظم لأهم شريكين في صادرات وواردات مجلس التعاون . ولعل في ارتفاع مؤشر التركيز الجغرافي للواردات ما يفصح عن حالة الضعف للدولة . فبقدر ارتفاع هذا المؤشر يكون اقتصادها مكشوفاً وهدفاً لاجراءات عدائية من قبل شركائها التجاريين عند الأزمات ، خاصة إذا كانت السلع المستوردة من السلع الاستراتيجية كالمواد الغذائية وبعض المصنعات ذات العلاقة بالأمن الوطني والقومي .

جدول (١٤)

توزيع درجة التركيز الجغرافي للصادرات والواردات بمجلس التعاون(*)

الأقطار	مؤشر الصادرات %	الدولتان الرئيستان	مؤشر الواردات %	الدولتان الرئيستان
الكويت	١٧	إيطاليا + أمريكا اللاتينية	٢٠, ٥	أوروبا الشرقية + المملكة المتحدة
السعودية	٤٠, ٢	اليابان + الولايات المتحدة	٣٦, ٣	الولايات المتحدة + اليابان
البحرين	٣٠, ٦	الولايات المتحدة + اليابان	٣٥, ٤	المملكة المتحدة + اليابان
الإمارات	—		٣٤, ٩	اليابان + المملكة المتحدة

(*) حسابات الباحث:

استمدت بيانات الدولتين الرئيستين والإجمالي عن:

General Secretariat, General Dept. for Economic Affairs Statistics Division. Foreign

. Trade Statistics for Arab Countries. Vol. 4. and Vol. 5 Jordan 1981,

بيانات الصادرات: pp. 2-3.

بيانات الواردات: pp. 156-157.

$$\text{مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات} = \frac{\text{قيمة الصادرات إلى أهم شريكين}}{\text{مجموع قيمة الصادرات}} \times 100$$

$$\text{مؤشر التركيز الجغرافي للواردات} = \frac{\text{قيمة الواردات من أهم شريكين}}{\text{مجموع قيمة الواردات}} \times 100$$

وثمة مسألة تضاف وهي أن أهم شريكين لأقطار مجلس التعاون هما من أعضاء منظمة التعاون والتنمية OECD الطرف التقليدي في معادلة العلاقات الدولية النفطية . وتزداد الصورة حدة إذا تذكرنا أن شركاء أقطار الخليج من الدول الصناعية ، هم في نفس الوقت أصدقاء استراتيجيون للكيان الصهيوني . ولوطبقنا المقولة الشعبية المعروفة أن عدو عدوي صديقي وصديق عدوي عدوي عندها ندرك جسامه الخطر الذي يهدد مجلس التعاون عند الأخذ بنظر الاعتبار الايمان بقُدسية الحق السليب في فلسطين المحتلة .

٤ - الملامح المستقبلية للوزن الجيوبوليتيكي لاقتصاديات أقطار مجلس التعاون الخليجي :

على الرغم مما أظهره البحث من بعض المآخذ السلبية للقوة الاقتصادية لمجلس التعاون إلا أن هناك العديد من مواطن القوة مما يمكن اغتنامها في تعزيز القوة التفاوضية لاقتصاديات مجلس التعاون بما يمكنه من تعظيم قوته الاقتصادية وتدعيمها .

ويقف الوزن الجيوبوليتيكي المميز لاحتياطيات النفط الخام المؤكد في مقدمة عناصره القوة هذه . إذ يظفر مجلس التعاون بنحو ٤٢٪ من الاحتياطي المؤكد للنفط العالمي بموجب بيانات عام ١٩٨٦ . وهو يستأثر بحوالي ثلاثة أرباع إجمالي الاحتياطي المؤكد من النفط الخام عربياً (٧٣٪) جدول (١٥) .

وقد كشفت حساباتنا لأمد النضوب أو العمر المنتظر للنفط الخام في مجلس التعاون عن عنصر قوة آخر يضاف لاقتصاديات هذا الاقليم . إذ بلغ عام ١٩٨٦ قرابة ٩٧ سنة في حين يبلغ أمد نضوب نفط العرب ككل زهاء ٨٨ سنة مقابل حوالي ٣٤ سنة للعمر المنتظر للنفط العالمي ككل . وبتعبير آخر فإن العمر المنتظر للنفط الخليجي يبلغ نحو ثلاثة أمثال نظيره النفط العالمي .

جدول (١٥)

توزيع احتياطي النفط المؤكد وإنتاج النفط الخام في مجلس
التعاون وإجمالي الوطن العربي والعالم عام ١٩٨٦ (*)

الأقطار	الاحتياطي مليار برميل (**) في نهاية العام	الإنتاج الف (***) برميل يومياً	أمد النضوب بالسنوات
الإمارات	٣٣,٠	١٣٧٠	٦٦,٩٣
البحرين	٠,١٤	٤٤	٨,٨٣
السعودية	١٦٩,٢	٥٠٤٢	٩٣,١
قطر	٣,٩	٣٣٣	٣٣,٦١
الكويت	٩٤,٥	١٤١٦	١٨٤,٦٧
عمان	٤,٠	٥٥٨	٢٠,٠
مجلس التعاون	٣٠٤,٧٤	٨٧٦١	٩٦,٧٣
الوطن العربي	٤١٥,٠٤	١٣١٥٠	٨٧,٦٦
العالم	٧٢٤,٥	٥٩٦٤١	٣٣,٧٢

(*) حسابات الباحث.

(**) تقرير الأمين العام السنوي الثالث عشر ١٩٨٦. ص ص ٧٢ - ٧٣.

(***) نفس المصدر ص ص ٧٩ - ٨٠.

$$\text{أمد النضوب} = \frac{\text{الاحتياطي المؤكد في نهاية العام}}{\text{الإنتاج السنوي الحالي}}$$

وإذا تذكرنا أن الاحتياطي المؤكد من أي معدن يعد من الموارد المتاحة في -
قوة الدولة طبقاً لآراء جونز في مفهوم القوة في الجغرافيا السياسية أدركنا أهمية
هذا العنصر في قوة مجلس التعاون .

على أنه من المفيد أن نشير إلى أن هناك تبايناً واضحاً بين أقطار المجلس
بالنسبة لهذا المؤشر في قوة الدولة . فأمد النضوب يمتد إلى نحو ١٨٥ سنة
بالنسبة للنفط الكويتي في حين يهبط إلى نحو تسعة أعوام فقط بالنسبة
للبحرين . ولعل هذه الحقائق تؤكد مرة أخرى ضرورة قيام هذا المجلس
بخطوات هادفة لتعزيز القوة الاقتصادية لمجاله الحيوي .

ويأتي الغاز الطبيعي في المرتبة الثانية . فمجلس التعاون يهيمن على نحو
٩ , ٦ من احتياطات الغاز الطبيعي المؤكد عالمياً . وقراءة ٥٦٪ من احتياطات
الغاز الطبيعي عربياً .

وتزداد الصورة إشراقاً إذا تذكرنا أن أمد النضوب الذي كشفت عنه
حساباتنا تمتد إلى قرابة أربعة أمثال أمد نضوب نظيره الغاز العالمي ، ونحو ثلاثة
أمثال نظيره الغاز العربي . جدول (١٦) .

وإذا تذكرنا أهمية الغاز كونه طاقة وأنه مصدر خام للعديد من الصناعات
البتروكيمياوية أدركنا الأهمية الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية التي يمكن أن
يضيفها لاقتصاديات إقليم مجلس التعاون لاحقاً ، خاصة إذا ما رسمت
سياسات استثمارية هادفة في هذا المجال .

جدول (١٦)
تطور احتياطي الغاز الطبيعي وإنتاجه في
مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨٦(*)

الأقطار	الاحتياطي مليار متر مكعب(**) في نهاية العام	الانتاج مليون متر مكعب(***) عام ١٩٨٥	أمد النضوب بالسنوات (مقربة للواحد الصحيح)
الإمارات	٢٩٦,٣	٢٣٥٦	١٢,٨٦
البحرين	١٩٨	٦٣٦٨	٣٣,٠
السعودية	٣٦٨٨	٣٢٠٨	١١٥,٢٥
قطر	٤٣٠٦	٦٠٧٤	٧١٧,٦
عمان	٢١٣	—	—
الكويت	١١٦٧	٥٣٦٠	٢٣٣,٤
مجلس التعاون	٩٨٦٨,٣	٤٤٥٧٠	٢٢٤,٢٧
الوطن العربي	١٧٦٢٠	١٩٧٩١٧	٨٩,٤٤
العالم	١٠٢٩٤٦	١٩٣١٣٠٣	٥٣,٣١

(*) حسابات الباحث.

(**) تقرير الأمين العام السنوي الثالث عشر ١٩٨٦، ص ٧٥ - ٧٦.

(***) نفس المصدر ص ٨٣.

خاتمة

١ - تتمتع أقطار مجلس التعاون الخليجي العربية بموقع جغرافي متميز بالنسبة للمراكز الحيوية في الاستراتيجية العالمية، فهو يشرف على الطريق الموصل بين القلبيين (شرق أوروبا) و(إفريقيا جنوب الصحراء) طبقاً لآراء السير هالفورد ماكندر التي غدت القاسم المشترك الأعظم في تفكير رواد الاستراتيجية العالمية، وضمن القوتين العظميين.

إلا أن الامتداد الفلكي لإقليم مجلس التعاون لا يتيح الفرصة الكبيرة لبلوغ حالة القوة طبقاً لمناهج تحليل القوة التي تشكل ظاهرة الاكتفاء الذاتي حجب الزاوية في مناهجها، فتنوع دوائر العرض يقضي الى التماثل في الخصائص المناخية، وبالتالي التماثل في الانتاج الزراعي. مما يترك بصمات التخصص الإنتاجي ماثلة على الشخصية الجغرافية لهذا الإقليم. ويدع الباب مفتوحاً - في الوقت ذاته - لتغطية العجز في الانتاج من خارج الحدود الإقليمية.

٢ - لعبت السمات الطبوغرافية دوراً بارزاً في شخصية إقليم مجلس التعاون، من خلال محاوره الثلاث: الجهات الساحلية وجزر الخليج والمياه الإقليمية والدولية.

إلا أن حقيقة الأوضاع الجيوبولتيكية الطبوغرافية للخليج تكشف عن اختلاف في التوازن بين شطريه: العربي والإيراني، فإذا كانت اعتبارات الحماية التضاريسية الجبلية هي لصالح الساحل الشرقي فإن الأراضي المنبسطة في الساحل الغربي أتاحت الفرصة لتعظيم وفورات الاستيطان

وتنشيط عوامل الحركة على حد سواء مما يشكل عمقاً عسكرياً أو جغرافياً لسكانه .

زد على ذلك أن استلاب الجزر العربية الثلاث هيأ الفرصة للساحل الإيراني من اعتمادها كمواطىء قدم أو رأس جسر للتحكم في قناة هرمز الملاحية الرئيسة والبؤر المروية الأخرى وبالتالي بمنطقة الخليج بأسرها، مما ترك الباب مفتوحاً لتحويل دول الخليج إلى دول مقفلة أرضاً أو تكاد .

٣ - اتسم نظام العمران في مجلس التعاون بسيادة هامشية المعمور . فالكورنيش الساحلي كان حاسماً وحاكماً للنشاط السكاني في هذا الإقليم . ومن المؤكد أن هذا النمط من المعمور لا يقوي هيكل الإقليم السياسي أو يوسع قاعدته بقدر ما يضعفه . خاصة إذا كانت المراكز الحضرية المهيمنة هي قلوب سياسية : عواصم للأقطار المكونة . وهذه الظاهرة شاهد على تحول المجتمع الخليجي من الصحراء إلى المدينة . فإذا كانت الصحراء مهد القبيلة فإن المدينة لحدها وهكذا انصهرت القبلية في سبيكة سياسية متجانسة ومتطورة .

٤ - يظفر مجلس التعاون بوزن جيوبوليتيكي جيد بالمقارنة مع إجمالي الوطن العربي اقتصادياً . فهذا الإقليم يهيمن على نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي من قطاع الصناعات الاستخراجية وقرابة ثلاثة أخماس الناتج من قطاع التمويل والإسكان ونحو خمس الناتج من قطاعات : التشييد والصناعات التحويلية والنقل والمواصلات ، إلا أنه دونه بالنسبة للقطاع الزراعي .

وتزداد الصورة حدة إذا تذكرنا أن هذا الإقليم لا يعول سوى ٧,٨ ٪ من إجمالي سكان الوطن العربي . مما ينجم عنه ظاهرة الانحدار الجيوبوليتيكي الشديد (عدم التوازن في القوة الاقتصادية) مما يضعف من آليات الوحدة .

٥ - تشكل الصادرات النفطية العمود الفقري للقوة الاقتصادية لمجلس التعاون وهي تظفر بنحو أكثر من ٩٠٪ بقليل من قيمة الصادرات الكلية.

٦ - تركت البيئة الجيولوجية والبيئة الجغرافية الطبيعية بصماتها بشكل بارز على التركيب النوعي للتجارة الخارجية لمجلس التعاون، فحيثما فاض النفط غاض الماء. فمع وفورات الموضع نشاهد إنحساراً في ريع الموقع. ومن البدهة أن تتبوأ الواردات الزراعية المرتبة الأولى في قائمة الواردات الخليجية.

وقد نجم عن هذه الظاهرة فقدان حلقة أخرى من حلقات الأمن الوطني والقومي ألا وهي الأمن الغذائي.

٧ - إن الملامح المستقبلية للوزن الجيوبوليتيكي الخليجي يمكن أن تكون أكثر إشراقاً مما كشف عنه هذا البحث. خاصة وأن هذا الاقليم ينعم بأهمية نسبية متميزة في مجال الاحتياطي المؤكد للنفط والغاز الطبيعي. بالإضافة إلى التفوق الكبير لأمد نضوبها في هذا الاقليم بالمقارنة مع إجمالي الوطن العربي بسواء.

وبغية زيادة الوزن الجيوبوليتيكي لمجلس التعاون نلفت الأنظار إلى ما يلي:

١ - ضرورة البحث في كيفية اتساع الرقعة الجغرافية لمجلس التعاون بحيث تغطي فعلاً أقطار الخليج العربية. وفي ذلك ما يكفل التخفيف من عناصر الضعف المكانية الناجمة عن غياب العراق في هذا التكتل الإقليمي. لاسيما وأنه ينفرد عنها جميعاً بغزارة موارده الزراعية أرضاً ومياهاً، والسكانية. بالإضافة إلى غناه في مكامنه النفطية والتعدينية الأخرى.

٢ - لابد من اعتناء سياسات سكانية متكاملة، تأخذ على عاتقها مهمة إحداث

تغيرات جوهرية في الوضع السكاني لمجلس التعاون . من خلال:

أ - رفع معدلات النمو السكاني

ب - زيادة حجم السكان .

ج - إعادة النظر في التركيب السكاني داخل مجلس التعاون : جغرافياً

وديموغرافياً واثنوغرافياً وحضارياً بما يكفل تحقيق الوحدة السكانية

التي تشكل النواة الحقيقية لقوة الدول طبقاً لمناهج تحليل القوة .

د - اعتماد العمق العربي عمقاً جغرافياً للتخطيط السكاني في دول هذا الإقليم .

٣ - ضرورة التخطيط الدقيق لموارد الثروة المتاحة في هذا الإقليم بما يكفل

التقليل من أسر القطاع النفطي لاقتصادياتها منفردة ومجتمعة من خلال

مستويات التخطيط القومي (للإقليم ككل) والإقليمي (لأقطار مجلس

التعاون) . فطغيان ظاهرة الاقتصاد الأحادي السلعي التي تتسم بها

مجموعة أقطار المجلس تعرضها لهزات عنيفة اقتصادية وسياسية كما كشفت

عن ذلك سنوات النصف الأول من العقد الحالي (عقد الثمانينات) .

وعليه نرى:

أ - رسم سياسات انتاجية نفطية هادفة تأخذ بعين الاعتبار التفريق بين

الدخل المتولد عن أصول ثابتة وبين الدخل الناجم عن المبادلة بالأصول

عندها ستختفي فكرة التسابق في الانتاج سعياً وراء العائدات .

ب - ترشيد الاستهلاك (حد أدنى من استهلاك الموارد) . ولا نقصد هنا معناه

العام بل مضمونه العلمي المتلخص في الاهتمام إلى تقنيات جديدة تعمل

على تحقيق هذا الهدف .

ج - القيام بدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات لا من خلال

معيار الربحية التجارية او الاقتصادية المتعارف عليه بل من خلال

معياري الربحية الوطنية والأمن القومي . وعندها سوف لن تتكرر ظاهرة التماثل القطاعي والانتاجي لوحدات الصناعات القائمة الآن في معظم أقطار مجلس التعاون . وتعطل طاقاتها الانتاجية نتيجة للمنافسة الحادة مما يعني هدراً أكيداً في موجوداتها المالية والعمالية - ولنا من صناعات الأسمدة الكيماوية مثالا شاخصاً في هذا المجال .

د - العمل على خلق قدرة انتاجية ذاتية في هيكل اقتصاديات مجلس التعاون بحيث تعوض عن نفاذ النفط أو تغير أهميته النسبية لاحقاً . أي تحويل النفط من كونه قوة طارئة إلى قاعدة اقتصادية دائمة ، أي الاتجاه نحو زراعة النفط أو استزراع . أي تحويله من تعدين إلى زراعة من ثورة حفرية فانية إلى ثروة حولية متجددة . فهذا التوجه كفيل بتحويل الخليج العربي إلى ثورة بيئية جديدة .

ولما كان الجفاف هو الطابع الطاغي [لا تزيد الاراضي الصالحة للزراعة عن ٥٪ من المساحة الكلية لمجلس التعاون] على الأراضي الخليجية فإن تحويل النفط إلى ماء مسألة غاية في الأهمية . وطبيعي أننا لا نقصد التحويل الميكانيكي والكيماوي بل العمل من أجل أن تخلف كل فطرة زيت وراءها قطرة ماء باستغلال كافة الموارد الهيدروجينية في أقطار المجلس .

واختصاراً إذا كان النفط قد أسهم في تصحير الواحات (نتيجة الهجرة) فإن الوفاء يقضي أن تحول الصحراء الآن إلى واحة .

الهوامش والمصادر

- (*) للتفاصيل عن نشأة مجلس التعاون الخليجي وأهدافه وتشكيلاته انظر:
وزارة المالية والبتروال في دولة قطر: ديارنا والعالم «السنة ٢ / العدد ٩٠ / حزيران ١٩٨٣ ص ص ٦ - ١٧» والعدد ٩٥ / السنة ٨ / تشرين الثاني ١٩٨٣ / ص ص ١٦ - ٢٠ . والعدد ١١٩ / السنة ١٠ / تشرين الثاني ١٩٨٥ / ص ص ٢٦ - ٢٧ .
- (١) Jones, E.S.: The Power Inventory and National Strategy, World Politics, Vol. VI. 1954, (١) pp. 421-422
- (٢) أ.د. محمد رياض: الخليج والخليجيون قبل عام ١٩٣٠ / دراسة في الجغرافيا والسكان والاقتصاد/ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية / العدد ٣٦ / السنة ٩ / أكتوبر ١٩٨٣ / ص ص ٢١٧ .
- (٣) نفس المصدر: ص ٢٢٧ .
- (٤) أ.د. محمد متولي: حوض الخليج العربي / الجزء الأول / مكتبة الانجلو المصرية / القاهرة ١٩٧٨ / ص ٦٧ .
- (٥) نفس المصدر: ص ٣٥ .
- (٦) نفس المكان .
- (٧) نفس المصدر، ص ٣٧ .
- (**) للتفاصيل عن مضيق هرمز انظر:
أ.د. فلاح شاكر أسود: مضيق هرمز والعدوان الإيراني على العراق / مجلة الأمن القومي / العدد ٤ / السنة ١٩٨٦ / ص ص ٨١ - ٩٦ .
- (***) Mackinder, H.: «The Geographical Pivot of History», Geographical Journal Vol. XXIII, 1904, pp. 421-444 .
- (٨) Sovani, XI. Y.: «Analysis of over-Urbanization in the City in Newly Developing Countries», ed. G.Breese Prentice- Hall, 1969, pp. 322-330 .
- (٩) البيانات المطلقة الواردة بمقتضى هذا الجزء من البحث استمدت من المصادر التالية . إلا أن حساباتها وتطويرها كما ماثلة في الجداول هي من حسابات الباحث . وهذه المصادر هي :
- * الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروال / : التقرير الاقتصادي العربي الموحد / ١٩٨٦ / بدلالة الملحق الاحصائي

* منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي الثالث عشر ١٩٨٦ / الكويت ١٩٨٧ .

United Nations: Handbook of International Trade, and 1984 Supplement, New York 1984, 1985, pp. 2-19 and 2-9.

United Nations: Yearbook of National Accounts Statistics 1981, New York 1982 Vol. * 2. pp. 5-10

General Secretariat, General Dept. for Economic Affairs Statistics Division Foreign * pp. 2-3 الصادرات Trade Statistics for Arab Countries, Vol. 4. and Vol. 5 Jordan 1981, الواردات PP. 156-157

(١٠) جامعة الكويت والجمعية الاقتصادية الكويتية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت: التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي / مجموعة الابحاث المقدمة للندوة بالكويت للفترة ٢٩ نيسان - ٢ مارس ١٩٧٨ / جامعة الكويت ص ص ٥٠٨ - ٥٠٩ .